

## مراقب الشؤون الإنسانية نيسان/أبريل 2010

### نظرة عامة



أبرزت التطورات في نيسان/أبريل مجموعة من الهموم الإنسانية في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك التشريد المحتمل لعشرات الآلاف من الفلسطينيين بموجب الأوامر العسكرية الجديدة، وتصعيد في عنف المستوطنين الإسرائيليين، ومؤشرات متزايدة على الفقر في قطاع غزة. تواجه المنظمات الإنسانية، في محاولتها تلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً للسكان، عدداً من تحديات الوصول والتشغيل التي تحد من استجابتها وتعيق إيصال المساعدات بصورة فعالة.

ينبع النزوح وخطر التشرد في الضفة الغربية من عوامل متعددة، بما في ذلك هدم المنازل والطرد والترحيل. خلال هذا الشهر، أسفرت عمليات الهدم في المنطقة (ج) نظراً لعدم وجود تصاريح البناء الصادرة

إسرائيلياً عن تشريد سبعة أشخاص. وفي القدس الشرقية، طُردت أربع عائلات فلسطينية (بما في ذلك 21 طفلاً) يعيشون في حي بيت صفافا من منازلهم في سياق نزاع حول الملكية مع مستوطنين إسرائيليين، وتم إخطار عائلتين فلسطينيتين جديدتين في حي الشيخ جراح بخصوص إجراءات طرد مدني على يد منظمة مستوطنين. هذا الشهر أيضاً دخل حيز النفاذ تشريع عسكري إسرائيلي جديد يعتبر الأشخاص الذين يقيمون

وحدات سكنية منتهية جزئياً في مشروع اسكان في خان يونس وهي مجمدة منذ حزيران/يونيو 2007 بسبب القيود المفروضة على استيراد الخامات الضرورية. الصورة من الأونروا

في الضفة الغربية دون تصريح تصدره إسرائيل "كمتسولين". وبموجب هذا التشريع، أصبح عشرات الآلاف من الفلسطينيين عرضة للاعتقال والملاحقة والترحيل من الضفة الغربية على أساس معطيات غير واضحة ودون مراجعة قضائية كافية.

أيضاً هذا الشهر، تواصلت الحوادث ذات الصلة بالصراع على طول الحدود بين غزة وإسرائيل، وكذلك الغارات الجوية الإسرائيلية داخل قطاع غزة، مما أسفر عن مقتل أربعة

### قضايا يغطيها تقرير هذا الشهر

**الضفة الغربية:** انخفاض في عدد الضحايا إلى جانب تصعيد في هجمات المستوطنين على ممتلكات الفلسطينيين • إجراءات هدم وإخلاء في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية • المنطقة (ج) تحت المجهر: تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية • تحسن رصد الخدمات الطبية في حالات الطوارئ وظروف الوصول

**قطاع غزة:** تبقى الحدود بين غزة وإسرائيل متوترة، مما يؤثر على حياة ومعيشة المدنيين • إعدام اثنين من السجناء في قطاع غزة • نشاط معابر غزة • لا تزال حرية وصول الفلسطينيين من وإلى قطاع غزة مقيدة • مسح لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) تظهر زيادة في الفقر المدقع في قطاع غزة

**قضايا في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة -** ازدياد الحوادث التي تؤدي إلى تعطيل الدراسة • أوامر عسكرية من المحتمل أن تجعل عشرات الآلاف عرضة لخطر الترحيل • عملية المناشدات الموحدة

والمباني العامة التي دُمرت خلال هجوم "الرصاصة المصوب" العسكري، أو الذي هناك حاجة له نتيجة للنمو السكاني.

ولا تزال قدرة الأمم المتحدة على تلبية المستوى الحالي للحاجات في غزة معوقة بشكل كبير جراء الحصار الذي حال دون تنفيذ أي من المشاريع الإنسانية المخطط لها أو أدى إلى تأخير كبير. فبعد أشهر من المفاوضات بين الأمم المتحدة والحكومة الإسرائيلية، أُبلغت إسرائيل الأمين العام للأمم المتحدة خلال زيارته في آذار/مارس 2010 إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، أنها ستسمح باستئناف النشاط في ثلاثة من مشاريع الأمم المتحدة المجمدة في مجالات الإسكان والصرف الصحي والتعليم من جديد. وفي حين أُحرز بعض التقدم بخصوص اثنين من هذه المشاريع (الصرف الصحي والتعليم)، يبقى المشروع الأكبر الذي يلبي احتياجات السكن لدى 151 عائلة مجهداً بسبب تأخيرات في تخليص الواردات الضرورية ولم تبدأ خامات البناء اللازمة للمشروع في الدخول إلى قطاع غزة إلا في 17 أيار/مايو. وبينما يحد الحصار من قدرة عمل الأمم المتحدة وشركائها، لا تزال المواد المهربة عبر الأنفاق تدخل غزة بكميات أكبر، بما في ذلك مواد البناء. أعلنت سلطات حركة المقاومة الإسلامية حماس، في 11 أيار/مايو، عن إطلاق مشروع طموح لإعادة الإعمار يتضمن 1100 منزل تضررت خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي "الرصاصة المصوب".

وتواجه الأمم المتحدة تحديات عملياتية مشابهة بخصوص الوصول في المنطقة (ج) من الضفة الغربية. وفي كانون الثاني/يناير 2010، قدم شركاء المجتمع الإنساني خطة استجابة مصممة لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للمجتمعات المعرضة للمخاطر بشدة في مجالات المياه والتعليم والمأوى. وبعد ثلاثة أشهر من تقديم الخطة، لم تتلق الأمم المتحدة وشركاؤها حتى الآن أي دعم أو رد من السلطات الإسرائيلية. ويؤكد الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ضرورة رفع الحصار المفروض على قطاع غزة وإزالة القيود المفروضة على البناء في المنطقة (ج) ووقف عمليات الإخلاء في القدس الشرقية ضمن إجراءات أخرى. ويجب أن يُسمح للوكالات الإنسانية والإنمائية بالقيام بعملها على نحو سلس وفعال. وفي غياب مثل هذه التدابير، فإن احتمالات حدوث أي تحسن في الوضع الإنساني تتلاشى ومن المرجح فقط أن يزداد الاعتماد الفلسطيني على المساعدات الدولية.

فلسطينيين من بينهم مدني واحد وإصابة 12 آخرين، من بينهم 10 من المدنيين. وفي الضفة الغربية قُتل مسلح فلسطيني وأصيب 107 آخرون بجروح خلال الفترة؛ ووقعت غالبية الإصابات في الضفة الغربية خلال مظاهرات أو في سياق حوادث ذات صلة بالمستوطنين الإسرائيليين. وبلغ عدد الهجمات التي ارتكبتها المستوطنون الإسرائيليون ضد ممتلكات فلسطينية خلال نيسان/أبريل (26) وكان أكبر عدد يسجله مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في 12 شهراً وتضمنت للمرة الثالثة منذ كانون الأول/ديسمبر 2009 أضراراً لحقت بمسجد. ووقعت بعض هذه الحوادث في سياق ما يسمى بإستراتيجية "بطاقة الثمن"، التي يهاجم المستوطنون بموجبها الفلسطينيين وممتلكاتهم رداً على تدابير اتخذتها السلطات الإسرائيلية.

استمر تدهور الأوضاع المعيشية في قطاع غزة، أساساً كنتيجة للحصار الإسرائيلي، مثار للقلق. وأظهر مسح جديد حول الفقر أجرته الأونروا أن عدد اللاجئين الفلسطينيين غير القادرين تماماً على تأمين الحصول على الغذاء وليس لديهم وسيلة لشراء حتى أكثر المواد الأساسية، مثل الصابون والأدوات المدرسية والمياه الصالحة للشرب ('فقر مدقع') قد ارتفع بثلاث مرات منذ فرض الحصار في حزيران/يونيو 2007. واستمر انخفاض الواردات من الوقود الصناعي المخصص لمحطة توليد الكهرباء في غزة للشهر الخامس على التوالي بسبب عدم وجود الأموال اللازمة لشراء الوقود الصناعي اللازم لتشغيل المحطة. ونتيجة لذلك، عانت غالبية سكان غزة من انقطاع الكهرباء يومياً لمدة تصل إلى 12 ساعة.

وعلى النقيض من ذلك، شهد قطاع غزة هذا الشهر أيضاً تطوراً إيجابياً كبيراً عندما سُمح، للمرة الأولى منذ حزيران/يونيو 2007 وتشيرين الأول/أكتوبر 2008، على التوالي، بدخول الألمنيوم والخشب لأغراض تجارية. ففي السابق كانت كميات محدودة من الألمنيوم والخشب قد دخلت من خلال الأنفاق بأسعار مرتفعة وبجودة منخفضة. وكما كان الحال مع دخول الزجاج، الذي سُمح بدخوله منذ كانون الأول/ديسمبر 2009، سيؤدي تدفق الخشب والألمنيوم من خلال المعابر على الأرجح إلى حدوث انخفاض حاد في الأسعار، مما يجعل هذه المواد أقل تكلفة بالنسبة لجميع السكان والسماح لهم بحماية منازلهم من الأحوال الجوية وإجراء بعض الإصلاحات. ومع ذلك، لا يزال هذا التطور بعيداً عن السماح بأي إعادة إعمار كبير للمنازل

المستوطنون الإسرائيليون على ما يقرب من 3000 دونم من الأراضي الفلسطينية الخاصة من هذه القرى عن طريق زراعة محاصيل مختلفة وأشجار وعرقلة وصول المزارعين الفلسطينيين.

وعدا عن تظاهرات فلسطينية احتجاجاً على توسيع المستوطنات الإسرائيلية، وقعت 38 في المائة من الإصابات الفلسطينية (38) هذا الشهر في سياق الأحداث المتصلة بأنشطة استيطانية إسرائيلية أخرى، مقارنة بمعدل شهري بلغ 21 في المائة في عام 2009. ووقعت غالبية الإصابات الفلسطينية في هذا السياق على أيدي القوات المسلحة الإسرائيلية (30)، معظمهم في إشتباكات وقعت في 25 نيسان/أبريل في حي سلوان في القدس الشرقية. واندلعت هذه الاشتباكات بعد قيام مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين وناشطين يمينيين آخرين، بحماية الشرطة الإسرائيلية، بإجراء مسيرة للاحتجاج على ما يعتبرونه البناء "غير القانوني" للمنازل الفلسطينية في سلوان. وأصيب ما لا يقل عن 29 فلسطينياً، بينهم 19 طفلاً واثنان من رجال الشرطة الإسرائيلية خلال المواجهات (انظري القسم الخاص بحرية الوصول للتعليم). وبقي مستوى التوتر مرتفعاً في سلوان خلال ما تبقى من الشهر؛ ويبقى النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في المنطقة مستمراً وما زال نحو 90 منزلاً فلسطينياً في منطقة البستان في سلوان يواجه خطر الهدم.

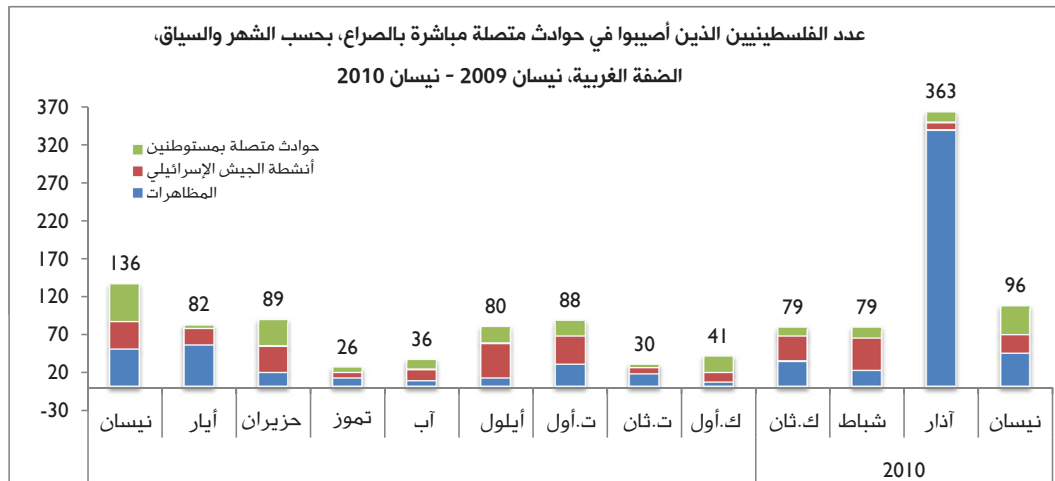
وكان هناك 26 حادث ذو علاقة بالمستوطنين الإسرائيليين أدى إلى أضرار في الممتلكات الفلسطينية، وهو ما يقرب من ضعف المتوسط الشهري لمثل هذه الحوادث في العام السابق، 26 حادثاً مقابل 14 حادثاً<sup>4</sup>. وفي واحد من أخطر الحوادث خلال الشهر، قام مستوطنون إسرائيليون بتخريب مسجد ومنزلين ، وأشعلوا النار في أربع سيارات في قرية حوارة الفلسطينية في شمال الضفة الغربية. وكان هذا هو الحادث الثالث الموثق للمستوطنين الذي يستهدف مسجداً منذ 11 كانون الأول/ديسمبر 2009.

### انخفاض الخسائر البشرية بجانب تصعيد في هجمات المستوطنين على الممتلكات الفلسطينية

انخفضت الخسائر البشرية بشكل ملحوظ خلال نيسان/أبريل، في أعقاب الزيادة الحادة في آذار/مارس<sup>1</sup>، لكنها ظلت أعلى من أي شهر منذ نيسان/أبريل 2009. وقتل فلسطيني واحد بسبب العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين وجرح 107 آخرون، بينهم 40 طفلاً، وأصيب 10 إسرائيليون بجراح خلال هذه الفترة<sup>2</sup>. كما شهد نيسان/أبريل زيادة كبيرة في حوادث المستوطنين الإسرائيليين التي استهدفت ممتلكات فلسطينية. ومنذ بداية العام، قتل ستة فلسطينيين وجندي إسرائيلي وأصيب 628 فلسطينياً و93 إسرائيلياً<sup>3</sup> بجراح في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

وفي 26 نيسان/أبريل، قتل مسلح فلسطيني، على إثر تبادل لإطلاق النار في قرية بيت عوا (الخليل)، عندما هدمت القوات الإسرائيلية منزله بالجرافات بينما كان لا يزال داخله. وزُعم أن الرجل ينتمي للجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية حماس ويشتهر في قيامه بقتل ضابط شرطة إسرائيلي قبل أربع سنوات. وأثار الحادث اشتباكات بين أهالي القرية وشرطة الحدود، مما أسفر عن إصابة ستة فلسطينيين بينهم طفلان وامرأة. ونفذت وحدة إسرائيلية خاصة عملية مماثلة تستهدف مسلحين، كما يزعم، في نابلس في كانون الأول/ديسمبر 2009 انتهت بقتل ثلاثة فلسطينيين.

ونج عن المظاهرات في دير نظام ونعلين وبلعين (رام الله) وبيت جالا (بيت لحم) ضد الجدار والتوسع الاستيطاني نحو 40 في المائة من الإصابات الفلسطينية في الضفة الغربية (44 إصابة). وكان أكثر من نصف عدد الإصابات في التظاهرات في قرية دير نظام (23)، حيث تجري احتجاجات أسبوعية منذ كانون الأول/ديسمبر 2009 ضد قيود المستوطنين الإسرائيليين من مستوطنة حلاميئ المستمرة على وصول الفلسطينيين إلى الأراضي الزراعية. وخلال السنوات العشر الماضية، استولى



القدس الشرقية من ديارهم. وأصدرت محكمة العدل العليا قرارها في سياق نزاع حول ملكية المنازل والأراضي الواقعة بين العائلات والمستوطنين الإسرائيليين الذين يعيشون في مستوطنة كريات أربع. وكانت الأسر تعيش في البيوت منذ ما قبل عام 1967.

ولا يزال عشرات الفلسطينيين في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية عرضة لخطر التشرد نتيجة للجهود التي تبذلها المنظمات الاستيطانية لطردهم من منازلهم لإفساح المجال لإقامة مستوطنة جديدة في المنطقة. ففي نيسان/أبريل سلّمت عائلتان جديدتان إجراءات الإخلاء المدنية المقامة من شركة نحلات شمعون، وهو التنظيم نفسه المتورط في طرد عائلتين فلسطينيتين في آب/أغسطس 2009 وفي إجراءات مماثلة ضد ست عائلات أخرى في حي الشيخ جراح. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2008، طُرد ما مجموعه 56 شخصاً، بينهم 20 طفلاً، من منازلهم في حي الشيخ جراح. وبالإضافة إلى ذلك، استولى المستوطنون على جزء من منزل عائلة أخرى في كانون الأول/ديسمبر 2009. وإجمالاً، هناك ما يقدر بنحو 475 فلسطينياً عرضة لخطر الإخلاء القسري والسلب والتشريد بسبب خطط لبناء مستوطنة في حي الشيخ جراح<sup>6</sup>.

### المنطقة (ج) تحت المجهر : تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية

هذه القطعة لأولى في سلسلة ستدرج في مراقب الشؤون الإنسانية تلفت الانتباه إلى القضايا الإنسانية التي يواجهها سكان المنطقة (ج)، وتقدم آخر المستجدات بخصوص الاستجابات لهذه الاحتياجات من منظمات الإغاثة الإنسانية والسلطات الإسرائيلية.

تم تحديد المنطقة (ج) كمجال ذي أولوية للمساعدات الإنسانية، ويرجع ذلك إلى مستو عالٍ من الحاجات الناجمة عن سنوات من الإهمال والعزلة<sup>7</sup>. ومع ذلك، واجهت المنظمات الإنسانية تحديات كبيرة في تلبية احتياجات المجتمعات الضعيفة للمنطقة (ج)، وذلك بسبب استمرار السيطرة الإسرائيلية على المنطقة، في المقام الأول فيما يتعلق بمتطلبات ترخيص مقيدة. ونتيجة لذلك، في كانون الثاني/يناير 2010، أقر فريق المساعدات الإنسانية القطري خطة استجابة مصممة لتلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية المعرضة للخطر في مجالات المياه والتعليم والمأوى.

وتتألف خطة الاستجابة الإنسانية الخاصة بالمنطقة (ج) من مجموعة من المشاريع ذات الأولوية، والتي تتطلب جميعها التنفيذ العاجل. ويشمل عنصر المياه والصرف الصحي 15 مشروعاً من المشاريع التي تحتاج إلى حلول عاجلة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة لما يقرب من 52000 شخص في

وفي جنوب الضفة الغربية، في 21 و28 نيسان/أبريل على التوالي، أُبلغ عن حادثين حيث تسربت مياه الصرف الصحي من مستوطنات إسرائيلية واقعة على قمة تل إلى أراضي قرى ومجتمعات فلسطينية. ففي بيت لحم، تدفقت مياه الصرف الصحي من مستوطنة كفار عتصيون (بيت لحم) إلى أراضٍ زراعية تعود لمزارعين فلسطينيين من قرية بيت أمر (الخليل)، مما أحدث أضراراً في 70 دونم من الأراضي؛ كما غمرت مياه الصرف الصحي من مستوطنة بيتار عيليت القريبة اثنين من الدونمات من الأراضي يملكها فلسطينيون من قرية حوسان.

### عمليات الهدم في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية

قامت بلدية القدس هذا الشهر بعملية الهدم لأولى في عام 2010 كما قامت لإدارة المدنية الإسرائيلية بهدم ثمانية مبانٍ مملوكة لفلسطينيين في المنطقة (ج)، لعدم وجود تصاريح صادرة إسرائيليًا. وهدمت السلطات الإسرائيلية، منذ بداية عام 2010، ما مجموعه 65 مبنى مملوكاً لفلسطينيين في المنطقة (ج)، مما أدى إلى تشريد 125 فلسطينياً، ومبنى واحد غير سكني في القدس الشرقية؛ كما هُدم مبانٍ ذاتياً في القدس الشرقية، بعد استلام أوامر هدم من بلدية القدس، مما أدى إلى تشريد سبعة فلسطينيين، من بينهم خمسة أطفال، ومما أثر على خلاف ذلك على ثمانية فلسطينيين، بينهم خمسة أطفال.

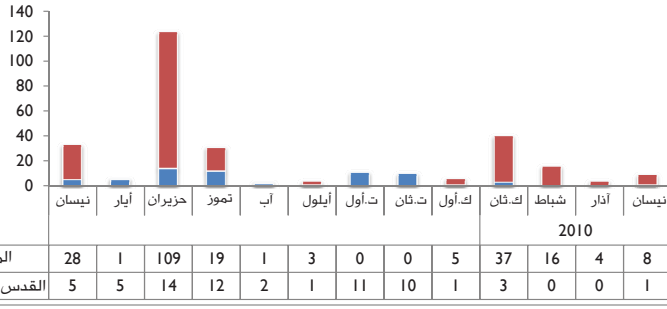
وهدمت السلطات الإسرائيلية، في 25 نيسان/أبريل، غرفة حراسة تابعة لحرم جامعة القدس في حي بيت حنينا في القدس الشرقية. ونفذت عملية الهدم كجزء من بناء البلدية لجزء من طريق مخطط له حول القدس، "الطريق الدائري" الشرقي. وعند اكتماله، سيمكن هذا الطريق المستوطنين الإسرائيليين المسافرين من مستوطنات شمال الضفة الغربية من الاتصال مباشرة بالقدس الغربية بينما يقللون من السفر عن طريق القدس الشرقية.

وهدمت الإدارة المدنية الإسرائيلية، أيضاً هذا الشهر، ثمانية مبانٍ مملوكة لفلسطينيين في المنطقة (ج)، نظراً لعدم وجود تصاريح بناء، في تجمعات حاريس (سلفيت) والخضر وبيت ساحور (بيت لحم). وكان اثنان من المباني سكنيين، مما أدى إلى تشريد سبعة أشخاص، في حين كان ما تبقى مبانٍ تجارية وأساس منزل. أيضاً في نيسان/أبريل، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تسليم أوامر وقف العمل، وهي الخطوة التي تسبق إصدار أمر هدم، ضد 27 مبنى مملوك لفلسطينيين، وذلك بسبب عدم وجود تراخيص<sup>5</sup>.

### عمليات الإخلاء في القدس الشرقية

في 25 نيسان/أبريل، أُجريت أربع أسر فلسطينية تضم 33 شخصاً بينهم 21 طفلاً يعيشون في حي بيت صفافا في

### عمليات الهدم في الضفة الغربية نيسان 2009 - نيسان 2010



وحتى الآن، تم استكمال رسم خرائط لأكثر من 250 مجتمعاً محلياً في المنطقة (ج) وسكانها. وحتى الآن، لم تتوافر بيانات شاملة عن عدد المجتمعات المحلية التي تقيم في المنطقة (ج) أو عدد سكانها.

### تحسن رصد ظروف وصول الخدمات الطبية الطارئة

لا يزال الوصول إلى المستشفيات والمرافق الطبية خلال النقل (أو الإجلاء) الطبي الطارئ يشكل مصدر قلق، لاسيما في المجتمعات المعزولة بسبب الجدار والمنطقة (ج) والمناطق العسكرية وعلى حواجز تفتيش القدس الشرقية. ولرصد هذه القيود، قامت مجموعة الصحة والتغذية، بقيادة منظمة الصحة العالمية، بتدريب 42 من سائقي سيارات الإسعاف

17 مجتمعاً محلياً مختلفاً من المنطقة (ج). وهذه مجتمعات محلية تتلقى أقل من 60 لتراً من المياه للفرد الواحد في اليوم الواحد، وهو أقل بكثير من معيار منظمة الصحة العالمية البالغ 100 لتر من المياه للفرد الواحد في اليوم الواحد، أو دفع أكثر من 20 شيقلاً لكل متر مكعب من مياه الصهاريج، مقارنة مع 4.8 شيقلاً وهو متوسط تكلفة لمياه التي توفرها شبكة المياه. وتشمل المجموعة أيضاً مشاريع تستهدف نحو 25 مرفقاً من المرافق التعليمية التي توفر التعليم لأكثر من

6000 طالب. وتواجه هذه المدارس صعوبات بسبب تأخيرات طويلة في منح تراخيص البناء وإصدار أوامر وقف العمل أو أوامر الهدم. وتشمل المشاكل الأخرى التي تؤثر على التعليم في المنطقة (ج) قضايا الحماية، مثل عنف المستوطنين والعمليات العسكرية الإسرائيلية وصعوبات في الوصول إلى المدارس في المجتمعات المحلية النائية (انظر القسم الخاص بالهجمات على المدارس أدناه). وأخيراً، فإن الخطة تدعو إلى وقف هدم المنازل في المنطقة (ج) التي تفتقر إلى رخص بناء من السلطات الإسرائيلية، وتدعو إلى الاعتراف بالحق في ملاجئ ممانعة لتسرب المياه من دون تصاريح.

وبعد ثلاثة أشهر من تقديم الخطة، لا تزال الأمم المتحدة وشركاؤها ينتظرون رداً رسمياً من السلطات الإسرائيلية.



قاهر أبو شهاب، سائق سيارة إسعاف تابعة للجان العمل الصحي في قلقيلية في شمال الضفة الغربية، تصوير باتريك زول

يتحدث قاهر أبو شهاب، وهو سائق سيارة إسعاف تابعة للجان العمل الصحي في قلقيلية في شمال الضفة الغربية، عن عمله والظروف عند حواجز التفتيش والمخاطر التي يشكها المستوطنون الإسرائيليون. وفيما يلي مقتطف من دراسة حالة ومقابلة أجرتها منظمة الصحة العالمية.

"تعد المجتمعات التي عُرلت بسبب الجدار الإسرائيلي من همومنا الأكبر؛ حيث انه من الصعب تقديم المساعدة في حالات الطوارئ والرعاية الطبية الأساسية هناك. فعلى سبيل المثال، يقع مجال عملي في راس الطيرة في جيب ألفي منسيه. وفي الآونة الأخيرة، أصبح الجنود الإسرائيليون الى حد ما أكثر تساهلاً معنا، ولكن في النهاية تتوقف قدرتنا على الوصول على القائد عند حاجز التفتيش. ويمكن ان يكون المرور صعباً للغاية إذا كان المريض في سيارة الإسعاف شاب في مقتبل العمر<sup>8</sup>.

وعند حواجز التفتيش الرئيسية في الضفة الغربية يسمح الآن لنا عادة بالمرور بعد عرض أوراقنا وفتح مؤخرة سيارة الإسعاف بسرعة. ما يزعجني هو المدرج الخشن الواقع ما قبل نقطة التفتيش الذي تم تصميمه لإبطاء السيارات. وأنا أحاول أن أقود فوقه بقدر ما أستطيع من عناية، لتجنب اهتزاز سيارة الإسعاف بعنف. ومع ذلك، بالنسبة للمرضى المصابين بكسور على سبيل المثال، هذا أمر مؤلم للغاية".

والفرق المتنقلة على الوصول الآمن والحماية والرصد والإبلاغ عن الحوادث. وقد نُظِم التدريب بالتعاون مع وزارة الصحة الفلسطينية في رام الله. وسيستخدم شركاء مجموعة الصحة

نسخة معدلة من نظام المعلومات الخاص بإغلاق الوصول الذي وضعه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في بداية أيار/مايو 2010.

## قطاع غزة

### لا تزال الحدود بين غزة وإسرائيل متوترة، مما يؤثر على حياة ومعيشة المدنيين

استمرت الحوادث على طول الحدود بين غزة وإسرائيل فضلاً عن الغارات الجوية الإسرائيلية داخل قطاع غزة خلال الشهر، مما أسفر عن مقتل أربعة فلسطينيين من بينهم مدني واحد وإصابة 12 آخرين، من بينهم 10 من المدنيين. ومنذ بداية عام 2010، لقي 18 فلسطينياً وثلاثة جنود إسرائيليين وأجنبي واحد مصرعهم وأصيب 71 فلسطينياً آخرون وأربعة من أفراد القوات المسلحة الإسرائيلية بجروح.

وفي نيسان/أبريل، قتلت القوات الإسرائيلية ثلاثة فلسطينيين من أعضاء فصائل مسلحة وأصابت اثنين آخرين بجروح في حادثين منفصلين بالقرب من الحدود، بعد أن قيل إنها رصدت مجموعة تحاول زرع عبوة ناسفة بدائية وأثناء اشتباك مسلح حدث خلال عملية توغل إسرائيلية<sup>01</sup>.

وحصلت الوفيات المتبقية في مظاهرة بالقرب من السياج الحدودي، احتجاجاً على القيود الإسرائيلية المستمرة المفروضة على الوصول إلى "المنطقة العازلة" على طول الحدود بين غزة وإسرائيل. وهذا هو أول فلسطيني يُقتل في مثل هذه المظاهرات، التي تنظم في بيت حانون منذ كانون الثاني/يناير 2010، وأصبحت على أساس يومي تقريباً في جميع أنحاء قطاع غزة في نيسان/أبريل، على أيدي مجموعات تمثل المزارعين وآخرين من سكان غزة الذين يعيشون بالقرب من المناطق الحدودية المجاورة. وفي اثنين من الاحتجاجات المماثلة، فتحت القوات الإسرائيلية نيران الذخيرة الحية على المتظاهرين، مما أسفر عن إصابة ستة منهم. ووقعت هذه الأحداث بعد أن سار المتظاهرون باتجاه السياج الحدودي، وبحسب ما ورد، رشقوا القوات الإسرائيلية بالحجارة في مناسبات قليلة. وحسب وسائل الإعلام الإسرائيلية، أعلن الجيش الإسرائيلي المناطق المحاذية للشريط الحدودي داخل قطاع غزة "كمناطق قتال". وفي حين لا تزال الآثار المترتبة على هذا الإعلان غير مؤكدة، هناك قلق من أن هذا التطور سوف يزيد من مستوى الخطر على حياة الفلسطينيين الذين يعيشون أو يعملون في هذه المناطق. وجاء هذا الإعلان بعد أن قيل إن الجيش الإسرائيلي حدد مكان ثلاث عبوات ناسفة و فجرها بالقرب من الحدود.

كما أسفر تنفيذ القوات الإسرائيلية رسمياً للقيود المفروضة على الوصول إلى مناطق الصيد الواقعة ما بعد ثلاثة أميال بحرية من الشاطئ، وفي كثير من الأحيان أقل، عن سقوط ضحايا فلسطينيين. ففي نيسان/أبريل. وخلال الشهر، فتحت السفن الحربية الإسرائيلية نيراناً تحذيرية نحو قوارب صيد فلسطينية في أربعة حوادث منفصلة. وفي احد الحوادث، أصيب صياد فلسطيني عمره 15 عاماً بجروح خطيرة عندما غرق قاربه أثناء محاولته تفادي النيران الإسرائيلية.

واستمرت الغارات الجوية الإسرائيلية في مطلع نيسان/أبريل بعد مقتل اثنين من الجنود الإسرائيليين خلال اشتباك مسلح بين القوات الإسرائيلية ومسلحين فلسطينيين في 26 آذار/مارس، والذي أسفر أيضاً عن مقتل اثنين من الفلسطينيين المسلحين وإصابة جنديين إسرائيليين. واستهدفت ضربات نيسان/أبريل الجوية مركزاً للشرطة وورشة حدادة ومصنع ألبان في مدينة غزة، وأدى الهجوم الأخير إلى إصابة اثنين من الأطفال (عامان و 18 عاماً)، فضلاً عن تدمير المصنع وأضرار لحقت بعدد من المنازل المجاورة.

كما أطلقت الفصائل الفلسطينية المسلحة عدداً من الصواريخ البدائية باتجاه جنوب إسرائيل، بما في ذلك قواعد عسكرية موجودة على الحدود. وفي حين لم ترد أية أنباء عن إصابات إسرائيلية أو إلحاق أضرار بممتلكات، أصيب ثلاثة فلسطينيين بجروح ناجمة عن شظايا عندما سقط أحد الصواريخ في بيت حانون شمالي مدينة غزة.

### إعدام سجينين في قطاع غزة

في 15 نيسان/أبريل، نفذت سلطات حماس في غزة حكم الإعدام في اثنين من السجناء المدانين بالتعاون مع إسرائيل. وكانت هذه أول عقوبات إعدام تقرر رسمياً منذ سيطرة حماس على القطاع في حزيران/يونيو 2007، والأولى التي تحدث في قطاع غزة منذ عام 2005.

وقبل وقت قصير من تنفيذ حكم الإعدام، وردت معلومات إلى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان تفيد بأن سلطات حماس اتصلت بأسر 15 شخصاً حكم عليهم بالإعدام للقيام بزيارة أخيرة لأبنائهم. ويعتقد أن الشخصين الذين تم إعدامهما في منتصف الليل كانا ضمن مجموعة السجناء هؤلاء.

## نشاط معابر غزة

يَدْخُلُ الخشب والألمنيوم غزة عبر المعابر للمرة الأولى منذ أكثر من عام؛ وانخفاض الوقود الصناعي مستمر للمرة الأولى منذ حزيران/يونيو 2007 وتشيرين الأول/أكتوبر 2008، على التوالي، سُمِحَ لحمولة 15 شاحنة من الألمنيوم و25 شاحنة من الخشب بالدخول إلى غزة لأغراض تجارية، بينما تواصل إدخال الزجاج منذ كانون الأول/ديسمبر 2009. وسابقاً كانت جميع كميات الألمنيوم والزجاج والخشب تدخل فقط عن طريق الأنفاق وكانت أسعارها مرتفعة كما كانت بشكل عام ذات نوعية متدنية. ومع ذلك، بينما بدأ الزجاج في الدخول تدنت أسعار الزجاج بشكل حاد. ومنذ ذلك الحين، دخل ما مجموعه 181 حمولة شاحنة تحمل ما يقرب من 117600 لوح زجاج إلى غزة، مما تسبب في انخفاض الأسعار من 150 شيقلاً إلى ما بين 25 و50 شيقلاً للمتر المربع. وسيسمح استيراد الأخشاب، فضلاً عن أطر النوافذ المصنوعة من الألمنيوم، لعديد من الأسر في قطاع غزة بمنع تسرب المياه لبيوتهم.

وإجمالاً، دخلت 2647 حمولة شاحنة من السلع إلى قطاع غزة في نيسان/أبريل، وهو حوالي 78 في المائة من المتوسط الشهري لحمولات للشاحنات التي دخلت غزة في الشهور الخمسة الأولى من عام 2007 (12,350). وكان 76 في المائة

في 24 آذار/مارس، أعلنت السلطات في غزة عن قرار تنفيذ أحكام الإعدام ضد عدد من المجرمين المشتبه فيهم. وبعد ذلك بأربعة أيام، أعلنت أن عملية المصادقة على أحكام الإعدام قد بدأت، على الرغم من تطلب القانون الفلسطيني المعمول به أن يصادق رئيس السلطة الفلسطينية على جميع الأحكام هذه.

وعبرت منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني في غزة عن المخاوف من أن عمليات إعدام أخرى قد تكون وشيكة. وفي 19 نيسان/أبريل، قال وزير داخلية حكومة حماس، فتحي حماد، في مؤتمر صحفي أن حكومته "... سوف تواصل تنفيذ عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع أولئك الذين حكموا بذلك".

وبموجب قانون حقوق الإنسان الدولي، يكون الحق في الحياة محمياً واللجوء إلى عقوبة الإعدام يقتصر على أشد الجرائم خطورة في ظل ظروف محدودة للغاية. وأحد القيود المطلقة هو أنه لا يمكن أن تفرض عقوبة الإعدام إلا بعد مراقبة ضمان محاكمة عادلة في محاكم شكلت حسب الأصول، والتي، وفقاً لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، من المستحيل القيام بها في ظل الظروف الراهنة في قطاع غزة. ويسعى مشروع قانون، وهو قيد النظر حالياً من قبل السلطة الفلسطينية، إلى إلغاء عقوبة الإعدام، وقد رحبت بذلك جماعات حقوق الإنسان.

## قتل امرأة بذريعة "الشرف"

في 12 نيسان/أبريل، قُتلت امرأة من بلدة بيت لاهيا في شمال قطاع غزة بزعم "الحفاظ على شرف العائلة". ووفقاً لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ترفع الوفاة هذه إجمالي عدد الحالات الموثقة للفتيات والنساء اللاتي قتلن في ما يسمى بجرائم "الشرف" منذ بداية عام 2010 إلى ثمانية؛ سبعة في الضفة الغربية وواحدة في قطاع غزة.

ولا تزال الجرائم التي ارتكبت بذريعة "الشرف" تمثل تهديداً خطيراً لحق المرأة في الحياة غير القابل للتصرف، ولم يتم معالجتها بشكل كاف على يد السلطات الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، تعتبر قوانين العقوبات المطبقة حالياً في الضفة الغربية وقطاع غزة جرائم القتل التي ترتكب ضد المرأة باسم "الشرف" ظرفاً مخففاً وتسمح بتخفيف العقوبة الصادرة بحق مرتكب الجريمة. 11 وهذا يتعارض مع حماية الحق الأساسي في الحياة ومع الأحكام الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي قررت السلطة الفلسطينية الالتزام بها من خلال مرسوم رئاسي في آذار/مارس 2009.

## واردات غاز الطهي

خلال هذا الشهر، دخل ما مجموعه 3210 أطنان من غاز الطهي من خلال خط أنابيب وقود كيريم شالوم. وهذا يمثل انخفاضاً بنسبة 16 في المائة بالمقارنة مع الشهر السابق، والذي وصل إلى أعلى المستويات التي دخلت منذ تموز/يوليو 2009، عندما بدأت السلطات الإسرائيلية تدريجياً نقل واردات الوقود من ناحال عوز إلى معبر كيريم شالوم.

## الصادرات

سُمح هذا الشهر، لخمسة شاحنات محملة بالزهور المقطوفة بالخروج من غزة. وحتى الآن في عام 2010، تم تصدير 112 حمولة شاحنة اقتصرت على الزهور المقطوفة (79) والفراولة (33). ووفقاً للجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية، كان هناك 300 دونم مزروعة بشتلات القرنفل، والتي يمكن ان تنتج في الظروف المثلى حداً أقصى يصل الى 30 مليون زهرة. ومع ذلك، وهذا يرجع جزئياً إلى حقيقة أنه سمح لشتلات القرنفل اللازمة للإنتاج بالدخول إلى قطاع غزة متأخرة شهراً واحداً في عام 2009، وأنتجت فقط 20 مليون زهرة. ومن هذه، تم تصدير حوالي 13 مليون زهرة (79 شاحنة)، وتبقت سبعة ملايين زهرة استخدمت أساساً كعلف للماشية. ولم يتسنى تصدير هذه لعدة أسباب، منها الحصار الإسرائيلي والنوعية الرديئة، وهبوط الأسعار والطلب في أوروبا.

كما انخفضت صادرات الفراولة عن حجمها المحتمل. وقدرت لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية أنه كان من الممكن تصدير 300 طن من الفراولة. ومع ذلك، خرج حوالي 52 طناً فقط من غزة هذا العام لأنه سُمح بخروج أول شحنة من الفراولة في وقت متأخر جداً من الموسم، أي في بداية شباط/فبراير<sup>31</sup>. والآن، انتهى موسم تصدير عام 2010 لكل من الفراولة والقرنفل.

من كل الواردات يتألف من مواد غذائية ومستلزمات النظافة ومواد التنظيف. وقد تم تخصيص تسعة في المائة من واردات هذا الشهر لوكالات المعونة الإنسانية.

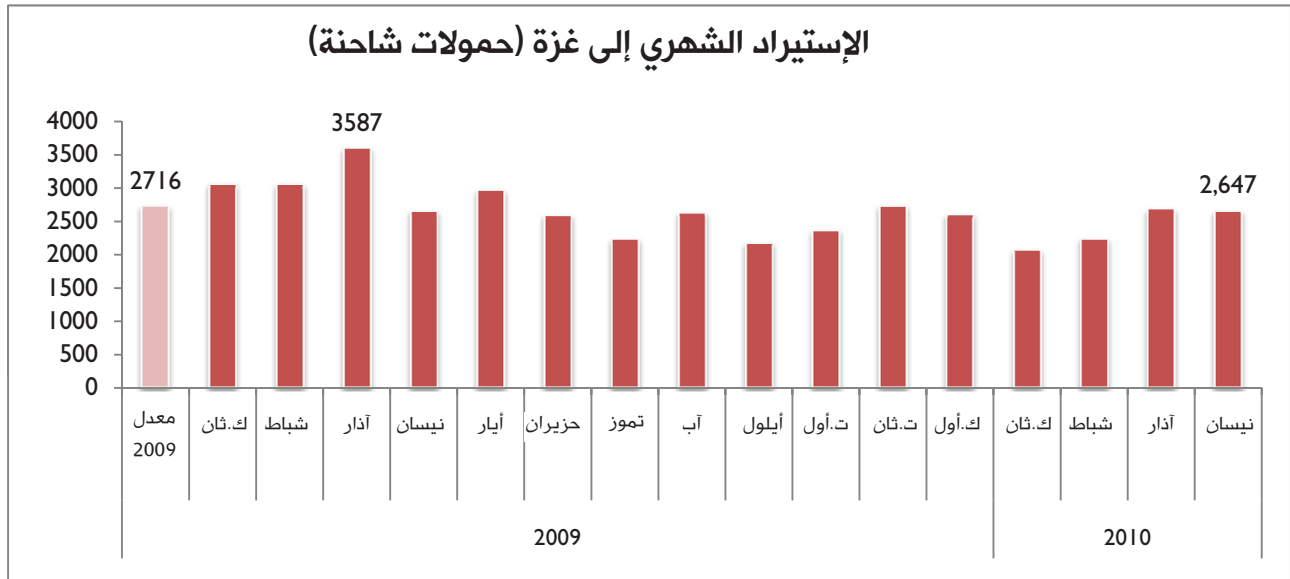
وفي وقت سابق من آذار/مارس، أبلغت السلطات الإسرائيلية الأمين العام للأمم المتحدة أنها ستوافق في وقت قريب على دخول المواد اللازمة لوضع اللمسات النهائية على مشروع سكني تابع للأونروا في خان يونس يضم 150 وحدة سكنية. وحتى الآن، لا تزال هذه المواد تنتظر الموافقة على دخولها. وكانت إسرائيل فرضت الحظر الحالي على استيراد مواد البناء منذ حزيران/يونيو 2007؛ وتفاقت تأثيراته بسبب تدمير المنازل على نطاق واسع خلال هجوم "الرصاصة المصوب" العسكري.

## الكهرباء والوقود الصناعي

في نيسان/أبريل، واصلت واردات الوقود الصناعي المخصصة لمحطة توليد الكهرباء في غزة انخفاضها للشهر الخامس على التوالي، إلى ما يقرب من 5.2 مليون لتر، وسجلت أدنى مستوى لها منذ كانون الثاني/يناير 2009.<sup>21</sup> ونتيجة لهذا النقص المستمر في الوقود الصناعي، لا يزال أحد تربييني المحطة، الذي كان قد أوقف عن العمل في آذار/مارس 2010، متوقف عن العمل. ونتيجة لذلك، تستمر معاناة الغالبية العظمى من سكان غزة من انقطاع الكهرباء لمدد تصل إلى 12 ساعة في اليوم.

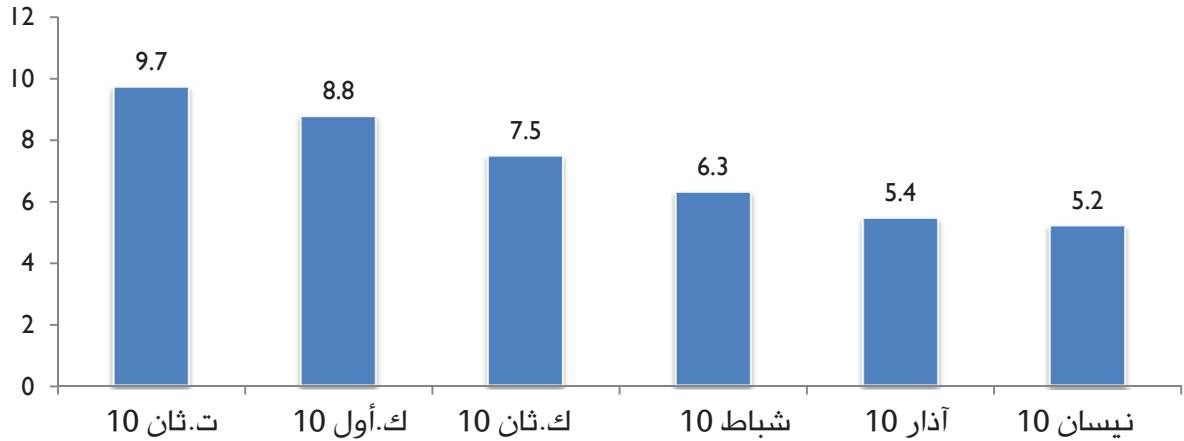
جدير بالذكر أنه سُمح لحمولة خمس شاحنات من قطع غيار الكهرباء المخصصة لشركة توزيع كهرباء غزة بدخول قطاع غزة، مما يرفع العدد الإجمالي لحمولات الشاحنات من معدات الكهرباء التي سُمح لها بالدخول منذ بداية العام إلى 24 شحنة.

## الإستيراد الشهري إلى غزة (حمولات شاحنة)





## واردات الوقود الصناعي (بالمليون لتر) تشرين ثاني 2009 نيسان 2010



في الأشهر السابقة، كانت الغالبية العظمى من الفلسطينيين الذين عبروا معبر اريز (أكثر من 60 في المائة) من المرضى ومرافقيهم، في حين كان معظم من تبقى من الناس الذين قاموا بزيارات عائلية.

### مسح للأونروا يظهر زيادة كبيرة في الفقر المدقع في قطاع غزة

أظهر مسح الفقر الأخير، الذي أجرته وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، أن عدد اللاجئين الذين يعيشون في فقر مدقع في قطاع غزة قد تضاعف ثلاث مرات منذ بداية الحصار في عام 2007، وفقاً لأرقام الأونروا.

ويدلل المسح، الذي قيّم أكثر من 74,000 أسرة<sup>51</sup> حتى الآن، على عمق أزمة الفقر في غزة ويسلط الضوء على الحاجة إلى بذل جهود إضافية وهادفة لمعالجة الوضع. ووفقاً للنتائج التي توصلت إليها الأونروا، يعيش ما يقرب من 300,000 لاجئ فلسطيني في ظروف الفقر المدقع، وهو ارتفاع من 100,000 في أوائل عام 2007. وأصبحت الأسر في هذه الفئة غير قادرة تماماً على تأمين الحصول على الغذاء وتنعدم لديها الوسائل لشراء حتى أكثر المواد الأساسية، مثل الصابون والأدوات المدرسية والمياه الصالحة للشرب.<sup>61</sup> ومن أجل التقاط التغيرات والاتجاهات بشكل منهجي، سيتم تحديث المسح على أساس سنوي.

ويشهد عدد الحالات الإجمالية للاجئين الفلسطينيين التي تتعامل معها الأونروا والمكونة من 700,000 لاجئ فقير، بمن فيهم 300,000 يعيشون في فقر مدقع، على التحديات الهائلة التي تواجه مقدمو المساعدة الإنسانية والإنمائية البشرية - خاصة الأونروا - في قطاع غزة. وقد أدت عشر سنوات من

### حرية وصول الفلسطينيين من وإلى قطاع غزة لا تزال مقيدة إلى حد كبير

لا يزال تنقل الفلسطينيين عبر معبر رفح ومعبر إيريز اللذين تسيطر عليهما السلطات المصرية والإسرائيلية، على التوالي، مقيدة إلى حد كبير وتقتصر على الحالات الطبية وغيرها من الحالات الإنسانية.

وانخفض عدد الأشخاص الذين تمكنوا من الدخول أو الخروج من قطاع غزة عبر معبر رفح بشكل كبير هذا الشهر، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى عدم وجود مواعيد محددة لفتحه. ومثل الذين دخلوا عبر معبر رفح في نيسان/أبريل (1 و578 شخصاً) نحو 60 في المائة من عدد الذين دخلوا في آذار/مارس (2,530)، في حين لم عن طريق المعبر سوى 2.5 في المائة (112 شخصاً) من عدد من غادروا في آذار/مارس (4,528). وفي حزيران/يونيو 2006، في أعقاب أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، بدأ معبر رفح يعمل بصورة غير منتظمة، وفي حزيران/يونيو 2007 تم إغلاقه رسمياً؛ ومنذ ذلك الحين، أصبح للمعبر مواعيد معينة لفتحه، ولكن بشكل غير منتظم، لفترات دامت بين يومين وثلاثة أيام كل شهر للسماح بدخول أو خروج بعض الناس<sup>41</sup>. وخلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2006، عبر ما معدله 650 شخصاً الحدود يومياً في كلا الاتجاهين. وسببت حالة عدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ بالمواعيد، جنباً إلى جنب مع معايير غامضة للموافقة على المرور والإزدحام في المعبر، صعوبات للمسافرين الفلسطينيين الذين يمرون عبر معبر رفح.

وخلال نيسان/أبريل، طرأ انخفاض طفيف على عدد الفلسطينيين الذين غادروا قطاع غزة عن طريق معبر إيريز، 2,074 خالة، مقارنة مع آذار/مارس (2,463). وكما هو الحال

اللازمة لمعالجة الظروف الراهنة على نحو كاف كبيرة. وفي حالة الأونروا، فإن الوكالة ستستجيب للارتفاع الكبير في الفقر المدقع من خلال المواد الغذائية المستهدفة والمساعدات غير الغذائية والنقدية. وسيكون تنفيذ هذه التدخلات محدوداً بسبب الصعوبات المالية التي تعاني منها للوكالة؛ فمن أجل التصدي بشكل ملائم لاحتياجات الفقر المدقع المحددة حديثاً، تحتاج عمليات الوكالة في غزة إلى 8-10 مليون دولار إضافية في عام 2010 وحده.

التدهور الاجتماعي والاقتصادي الناجم عن سياسات الإغلاق والحصار إلى تحطم سبل العيش وتآكل القاعدة الإنتاجية للناس العاديين الفقراء. ويكافح جزء كبير من شعب غزة من أجل البقاء على قيد الحياة، بينما يبقى عاطلاً عن العمل ويشعر بأمل ضئيل في الحصول على العمل. كما يعيق الحصار المستمر آفاق التحسن على المدى الطويل والاعتماد على الذات.

فبدون تغيير في السياسات، من المرجح أن يزداد الاعتماد على المعونات. وفي غضون ذلك، يشكل مسح الفقر أداة لتحديد واستهداف أفضل لأفقر الفقراء. ومع ذلك، تبقى الموارد

## قضايا في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة



تميزة من ثرية صيفير (جيب بيت ياطير)، يتعين عليها المرور على حاجز تفتيش عن الجدار كل يوم للذهاب إلى مدرستها في امينزل خارج الجيب. صورة من منظمة إنقاذ الأطفال في المملكة المتحدة

وعموماً تشمل الحوادث التي تؤثر على الحضور في المدارس: إغلاق الطرق وحواجز التفتيش التي تمنع الطلبة من الوصول إلى مدارسهم والتفتيش عند حواجز التفتيش التي تؤدي إلى فقدان ساعات الدراسة والمضايقات من جنود الاحتلال أو المستوطنين؛ وحالات أكثر شدة من عنف المستوطنين التي تؤدي إلى إصابة الطلاب في طريقهم إلى المدرسة. في

مؤشرات حماية الأطفال	أذار 2010	نيسان 2010
عدد القتلى في صفوف الأطفال الفلسطينيين	2	2
عدد القتلى في صفوف الأطفال الإسرائيليين	0	0
عدد الإصابات في صفوف الأطفال الفلسطينيين	58	42
عدد الإصابات في صفوف الأطفال الإسرائيليين	0	0
عدد الأطفال الفلسطينيين الذين تشردوا نتيجة هدم المنازل	0	0
عدد الأطفال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية	342	NA

### ازدياد الحوادث التي تؤدي إلى تعطل الدراسة

في عام 2010، وثقت مجموعة العمل التي تقودها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، والتي أنشئت وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1612، عدداً متزايداً من الحوادث حيث أعيق الطلاب من الوصول إلى مدارسهم أو تعطل التعليم أو عرّضت سلامة الطلاب للخطر.<sup>71</sup> وفي جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقع حتى الآن 26 حادثاً من مثل هذه الحوادث، بما في ذلك خمسة في شهر نيسان/أبريل، بالمقارنة مع ما مجموعه 13 حادثاً أبلغ عنها خلال عام 2009 في الفترة التي تلت نهاية هجوم «الرصاصة المصوب» العسكري في 18 كانون الثاني/يناير.<sup>81</sup>

### مقتطفات من مقابلات أجرتها منظمة إنقاذ الأطفال في المملكة المتحدة

"أحب المدرسة كثيراً، ولكنني لا أحب الذهاب إلى المدرسة لأنه ذلك يستغرق ساعتين بالنسبة لي للوصول إلى المنزل بسبب الحاجز ثم المشي مسافة طويلة. وعادة ما أصل إلى المنزل وأنا أشعر بالتعب الشديد." - طالب عمره 15 عاماً من قرية صيفير (جيب بيت ياطير) الذي يذهب لمدرسة امينزل خارج الجيب.

"أمشي إلى المدرسة مع مجموعة كبيرة من الأطفال من قريتنا مع مرافقة عسكرية (إسرائيلية) التي تحمينا في بعض الأحيان من المستوطنين. اشعر بالخوف كل يوم. أحب المدرسة، لكنني لا أحب المشي إلى المدرسة." - طالب عمره عشرة أعوام من قرية طوبا (جنوب الخليل)، وهو يذهب إلى مدرسة التواني.<sup>19</sup>

آلاف الفلسطينيين للاعتقال والملاحقة والترحيل على أساس معايير غير واضحة ودون مراجعة قضائية كافية<sup>02</sup>.

ويوسع "الأمر العسكري بخصوص منع التسلسل رقم 1650" من تعريف «المتسلل»، والذي كان يطبق أصلاً على مواطني «دول معادية» الذين دخلوا بطريقة غير مشروعة إلى الضفة الغربية، إلى أي شخص موجود في الضفة الغربية بدون «تصريح». ويمكن أن يخضع مثل هذا الشخص للاعتقال والسجن والغرامات والترحيل في غضون 72 ساعة من الاعتقال. ولا يعرف الأمر العسكري مصطلح «تصريح» عدا عن أنه يتوجب أن يكون إسرائيلي الإصدار. وعلى هذا النحو، فهو يبقى مفتوحاً للتفسير، ويمكن أن يؤثر على الآلاف من الفلسطينيين الذين لم يكونوا حتى الآن بحاجة للحصول على تصاريح إسرائيلية للإقامة في الضفة الغربية، وكذلك الرعايا الأجانب. وهناك مخاوف من أن الأمر العسكري سيسمح بإنشاء نظام تصاريح عسكرية جديدة على أساس معايير فضفاضة وغامضة.

وينشئ الأمر العسكري الخاص بأحكام الأمن رقم 1649 لجنة عسكرية جديدة مكلفة بمراجعة الطعون تعلق الترحيل. وينص الأمر العسكري على أنه يتم عرض أي شخص موجود رهن الاحتجاز على اللجنة في موعد لا يتجاوز ثمانية أيام (مدة أربعة أيام إذا كان الشخص قاصراً) من تاريخ صدور أمر الترحيل. ويؤذن أيضاً للجنة بتمديد الحجز لمدة تصل إلى 60 يوماً (30 يوماً في حالة وجود قاصر). ولا يعطي الأمر العسكري صراحة الحق في الاستئناف أمام محكمة أو الحصول على استشارة قانونية، كما أنه لا يضمن ألا يتم ترحيل الشخص خلال 72 ساعة وفقاً لأحكام الأمر العسكري رقم 1650.

ووفقاً للسلطات الإسرائيلية، فإن القصد من الأوامر العسكرية تحسين الرقابة القضائية في أعقاب انتقادات من المحكمة العليا الإسرائيلية للسياسة الحالية في حكم أصدرته العام الماضي، مما أدى إلى إلغاء أوامر ترحيل شخصين على الأقل. ومع ذلك، أعربت العديد من المنظمات عن مخاوفها بأن الأوامر العسكرية قد تستخدم لتقييد مثل هذه الرقابة عن طريق الاستعاضة عن إجراء قضائي بإجراء عسكري، بينما توسع في الوقت نفسه سلطة وحرية تصرف الجيش لاعتقال ومحاكمة وترحيل الأشخاص الذين يعيشون في الضفة الغربية.

ونظراً لشروط الأوامر العسكرية الواسعة، لا يزال غير واضح ضد من وكيف سيتم تطبيقها. وقد تكون بعض الجماعات عرضة لمخاطر أكبر أكثر من غيرها. وقد يشمل ذلك الفلسطينيين الذين لم يتم تسجيلهم في سجل السكان الفلسطيني الذي تحتفظ به إسرائيل، أو المسجلين بعنوان

نيسان/أبريل، فقد الطلاب الفلسطينيين في حي سلوان في القدس الشرقية يومين دراسيين، واحد عقب عمليات الإغلاق التي فرضتها إسرائيل خلال عطلة عيد الفصح اليهودي في أول نيسان/أبريل، وآخر في 25 نيسان/أبريل، عندما قام المستوطنون بمسيرة في الحي (أنظر أيضاً قسم ضحايا الضفة الغربية). وفي حادث آخر لإعاقة حرية الوصول، جرى تأخير 19 طفلاً من جيب جداري في جنوب الخليل (جيب بيت ياطير) لمدة 90 دقيقة في طريقهم إلى المدرسة عند حاجز تفتيش قريب، عندما طالب أحد أفراد قوة أمن إسرائيلية الأطفال بإظهار شهادات ميلادهم، والتي لم يحملها معظمهم.

وحتى الآن في هذا العام، وقعت ستة حوادث من الأنشطة العسكرية الإسرائيلية كان قد أبلغ عنها، وحادثان اثنان من حوادث العنف التي قام بها مستوطنون إسرائيليون، مما أدى إلى أضرار لحقت بالمدارس أو عرضت على خلاف ذلك سلامة الأطفال الموجودين للخطر. وفي 12 نيسان/أبريل، داهم جنود إسرائيليون مدرسة أساسية للبنين في قرية عزون للبحث عن أطفال الذين يُزعم أنهم القوا الحجارة على سيارات جيب عسكرية في القرية. وفي حين لم يبلغ عن أي اعتقالات، كانت هذه المرة الثانية التي يقوم الجيش الإسرائيلي فيها بمداهمة مدرسة في هذه القرية خلال ما يزيد قليلاً على الشهر.

ويشكل أثر الحوادث المذكورة أعلاه على نتائج التعلم المكتسبة مصدر قلق متزايد باقتراب فترة امتحانات نهاية العام. وتزيد هذه الحوادث من تفاقم القيود المفروضة على الحصول على التعليم التي تؤثر على الأطفال الفلسطينيين في قطاع غزة والقدس الشرقية والمنطقة (ج) في الضفة الغربية، وذلك نتيجة للنقص في المساحة المدرسية الملائمة. وفي قطاع غزة يكون هذا نتيجة مباشرة للحصار، الذي يمنع استيراد المواد اللازمة لإصلاح وبناء المدارس. وفي القدس الشرقية والمنطقة (ج)، ينبع النقص من أنظمة الوصول وترخيص البناء التقييدية التي تنفذها السلطات الإسرائيلية. وبعبارها القوة القائمة بالاحتلال، تتحمل إسرائيل المسؤولية الرئيسية عن حماية وتحقيق حق الأطفال الفلسطينيين في التعليم.

## من المحتمل أن تعرض الأوامر العسكرية الآلاف إلى خطر الترحيل

نقلت السلطات الإسرائيلية رجلاً فلسطينياً يقيم في الضفة الغربية قسراً إلى قطاع غزة في نيسان/أبريل وسط انتقادات واسعة عقب بدء تنفيذ أمرين عسكريين جديدين التي توسع من قدرة جيش الدفاع الإسرائيلي على نقل أو ترحيل الفلسطينيين قسراً من ديارهم في الضفة الغربية. وقد أعرب كل من الفلسطينيين ومنظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية عن المخاوف من أنه من المحتمل أن تعرض الأوامر العسكرية

أمريكي. وقد ارتفعت مستويات التمويل قليلاً جداً في الشهر هذا. ونحن نواصل حث وكالات ومنظمات لتحديث موقع خدمات التتبع المالية.

واعتباراً من 4 أيار/مايو، وصلت مستويات التمويل إلى 137 مليون دولار أمريكي أو بنسبة 21 في المائة من مجموع الاحتياجات. وكانت القطاعات التي جذبت مساهمات حتى الآن هي الزراعة ثلاثة في المائة (من متطلبات القطاع الإجمالية) وبرنامج النقد لقاء للعمل والمساعدات النقدية (9 في المائة) والأمن الغذائي (27 في المائة) والصحة والتغذية (7 في المائة) والحماية (11 في المائة) و المياه والصرف الصحي والنظافة (ثلاثة في المائة).

في غزة وفقاً للسلطات الإسرائيلية، حتى لو كانوا قد ولدوا ويعيشون في الضفة الغربية. ويشمل الأفراد المعرضين للخطر أيضاً أزواج الفلسطينيين الأجانب والأجانب الذين لم تجد تأشيراتهم، بما في ذلك العاملين في منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية. وفي حين لا يزال الأثر المحتمل للأوامر العسكرية غير واضح، يبدو أنها تتعارض مع عدد من أحكام القانون الدولي، وأبرزها حظر النقل الفردية أو الجماعية داخل أو من أراضي محتلة بموجب القانون الدولي الإنساني.<sup>12</sup>

## عملية المناشدة الموحدة

تناشد عملية المناشدة الموحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 2010 الولايات المتحدة دفع 664.4 مليون دولار

## الهوامش

حاجز الجدار الواقع عند رأس عطية بعد الانتهاء من تحويل مسار الجدار؛ وأصبحت قرى الدبعة ووادي الرشا وراس الطيرة الآن خارج جيب ألفي منشييه. ومع ذلك، تبقى قريتي عرب الرماضين الجنوبي وعرب أبو فردة على الجانب الآخر من الجدار.

9. يشمل هذا الرقم فلسطيني واحد لقي حتفه في شباط/فبراير متأثراً بجروح أصيب بها قبل ثلاثة أعوام.

10. توغلت القوات الإسرائيلية بضع مئات من الامتار داخل غزة في 16 مناسبة منفصلة في نيسان/أبريل، وانسحبت بعد القيام بعمليات تجريف للأراضي.

11. وفقاً لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، تعطي المادة 340 من القانون الأردني رقم 16 (1960)، المطبقة في الضفة الغربية، حكماً مخففاً لرجل يقتل إحدى قريباته التي تقوم بالزنا. وبالمثل، فإن المادة 237 من القانون المصري رقم 58 (1937)، المطبقة في قطاع غزة، تعطي ظروفاً مخففاً لقتل الزوجة (ولكن ليس الزوج) بسبب ارتكاب الزنا.

12. يأتي الانخفاض في إمدادات الوقود لمحطة توليد الكهرباء منذ كانون الأول/ديسمبر 2009 في أعقاب انتهاء دعم المفوضية الأوروبية المباشر لشراء الوقود لمحطة توليد كهرباء غزة.

13. يدوم موسم التصدير من تشرين الثاني/نوفمبر حتى شباط/فبراير

14. بالإضافة إلى اليومين-الثلاثة أيام هذه، يستطيع أشخاص إضافيون المغادرة كل شهر من خلال تنسيق خاص.

15. تقدّر منهجية التغذية والمؤسسة على الموجودات التي استخدمها المسح نفقات الأسرة من خلال مراعاة مجموعة متنوعة من الخصائص الديموغرافية للأسر المعيشية والعوامل محددة السياق. وزار عاملو الاونروا الاجتماعيون

1. شهد آذار/مارس 2010 تسجيل أعلى عدد من الإصابات في صفوف الفلسطينيين في الضفة الغربية في شهر واحد منذ أن بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تسجيل الخسائر البشرية في كانون الثاني/يناير 2005

2. أصيب إسرائيلي آخر على ايدي القوات الإسرائيلية خلال احتجاجات ضد الجدار.

3. أصيبوا على أيدي فلسطينيين

4. من نيسان/أبريل 2009 حتى آذار/مارس 2010

5. عشر في المجتمع المحلي شعب البطوم، الى الجنوب من منطقة يطا (الخليل) وأربعة في قرية الجيب (القدس) وأربعة في حلحول (الخليل) وواحد في النبي الياس (قلقيلية) واثنان في أم الخير (الخليل) واثنان في خربة تانا (نابلس) وثلاثة في الجفتك (أريحا) وواحد في بلدة قباطية (جنين). وسلّم أمر شفوي إضافي ضد خيمة جديدة نصبت في شعب البطوم. ومن بين الأوامر التي وزعت في شعب البطوم أوامر تؤثر على ثلاث خيام قدمتها منظمة غير حكومية دولية للأسر المحتاجة للمأوى الملائمة.

6. لمعلومات إضافية، أنظر في ورقة حقائق مكتب تنسيق الخدمات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة حول الشيخ جراح، آب/أغسطس 2009.

7. لمعلومات إضافية حول قضايا المنطقة (ج) والاحتياجات الإنسانية، انظر في أعداد كانون الأول/ديسمبر 2009 وكانون الثاني/يناير 2010 وآذار/مارس 2010 من مراقب الشؤون الإنسانية. انظر أيضاً في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، «تقييد المساحة: نظام التخطيط الذي تطبقه إسرائيل في المنطقة (ج) في الضفة الغربية»، كانون الأول/ديسمبر 2009.

8. تطور لاحق: في 12 أيار/مايو، أزال الجيش الإسرائيلي

18. كما دُمرت 18 مدرسة إضافية وأصيبت 260 مدرسة بأضرار في غزة خلال هجوم "الرصاص المصبوب" العسكري.

19. أخذت الإقتباسات مؤسسة إنقاذ الأطفال في المملكة المتحدة في مقابلات أجريت في شباط/فبراير 2010

20. انظر في: أمر عسكري جديد يعرف جميع سكان الضفة الغربية «كمتسللين» والذين من الممكن سجنهم وترحيلهم، هموكيد وآخرون، 11 نيسان/أبريل 2010، وهو متاح على [http://www.hamoked.org.il/news\\_main\\_en.asp?id=904](http://www.hamoked.org.il/news_main_en.asp?id=904) ومجموعات حقوق إنسان فلسطينية وإسرائيلية تدعو إلى وضع حد لسياسة الإبعاد العسكرية الإسرائيلية عن الضفة الغربية، مركز عدالة وآخرون، 13 نيسان/أبريل 2010، وهي متاحة على [http://www.hamoked.org.il/news\\_main\\_en.asp?id=918](http://www.hamoked.org.il/news_main_en.asp?id=918)

21. أنظر في المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة، المتاحة على <http://www.icrc.org/ihl>

جميع اللاجئين الذين قدموا طلبات تقييم.

16. يستخدم مسح الفقر الخاص بالأونروا امعادلة اختبار وسائل استثنائية. وتقدر منهجية التغذية والمؤسسة على الموجودات نفقات الأسرة من خلال مراعاة مجموعة متنوعة من الخصائص الديموغرافية للأسر المعيشية والعوامل محددة السياق لتحديد مستوى الفقر.

17. يرصد الفريق العامل (المعروف أيضا باسم "الفريق العامل الخاص بإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة بخصوص الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال") الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القتل والإصابة بجروح والأعتقال والاحتجاز والتعذيب وتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات والجماعات المسلحة والهجمات على المدارس والمستشفيات والتشريد والحرمان من وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الحصول على الخدمات الصحية والتعليم.

النسخة الكاملة والملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية:

[http://www.ochaopt.org/documents/ocha\\_opt\\_the\\_humanitarian\\_monitor\\_2010\\_04\\_english.pdf](http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2010_04_english.pdf)

### الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو) (UNESCO)، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO)، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) (OCHA)، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) (UNRWA)، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، منظمة الصحة العالمية (WHO)، الحق، بديل، منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال - قسم فلسطين (PS-DCI)، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACPP، ACAD، ACF-E، AAA،

لمزيد من المعلومات: عمر أبو الحاج [abulhaj@un.org](mailto:abulhaj@un.org) +972 (0)2 5829962